

Distr.: General
10 May 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*
تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة

موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية

مذكرة من الأمانة العامة

تقدم هذه الوثيقة موجزا تجميعيا للمساهمات الطوعية التي أعدتها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية. وقدمت المساهمات استجابة لدعوة رئيسة المجلس الواردة في رسالتها المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رؤساء تلك الهيئات، التي طلبت إليهم فيها أن يقدموا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مدخلات فنية تسلط الضوء على مساهمات هيئاتهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١).

* E/HLPF/2019/1

(١) استُشرد في هذه الوثيقة بالمساهمات التي قدمتها اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ ولجنة المخدرات؛ ولجنة السكان والتنمية؛ واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ ولجنة وضع المرأة؛ ولجنة السياسات الإنمائية؛ ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة؛ والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛ وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية؛ واللجنة الإحصائية؛ واللجان الإقليمية التالية: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وهيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية وهيئات ذات الصلة التالية: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛ واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واللجنة المعنية باختفاء القسري؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ ولجنة حقوق الطفل؛ ولجنة الأمن الغذائي العالمي؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ ومجلس حقوق الإنسان؛ ومجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ والمجلس الإداري للاتحاد الدولي للاتصالات؛



والنصوص الكاملة للبيانات التي وردت لاستخدامها في إعداد هذا التقرير التجميعي متاحة على الموقع الشبكي للمنتدى^(٢).

ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ ولجنة بناء السلام؛ واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة؛ واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية؛ واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛ واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية؛ وجمعية الأمم المتحدة للبيئة؛ والبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ واللجنة التوجيهية التابعة لليونسكو المعنية بمهدف التعليم حتى عام ٢٠٣٠ في إطار أهداف التنمية المستدامة؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والهيئات التقنية والحكومية الدولية التابعة لها؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات؛ ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ واللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ ومجموعة البنك الدولي؛ واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ؛ ولجنة التراث العالمي؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ والهيئات الحكومية الدولية الأخرى التالية: مبادرة أوروبا الوسطى؛ والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية؛ والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال؛ والاتحاد البرلماني الدولي؛ واللجنة الدولية المعنية بتمويل الفرص التعليمية في العالم؛ والمنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة؛ ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ وجامعة الدول العربية؛ والاتحاد البريدي العالمي؛ ومجلس المياه العالمي.

(٢) انظر: <https://sustainabledevelopment.un.org/inputs/>.

أولا - مقدمة

١ - يضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بدور محوري في الإشراف على شبكة عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. وتمشيا مع الفقرة ٨٢ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، ييسر المنتدى تبادل التجارب، بما يشمل النجاحات المحققة والتحديات الماثلة والدروس المستخلصة. ويوفر المنتدى أيضا القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة، ويعزز اتساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة برمتها.

٢ - وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة إلى أن يحتضن المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضا استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة. ووفقا للولايات القائمة، فإن الاستعراضات التي سيجريها المنتدى للتقدم المحرز والإنجازات العالمية والتحديات ستدعمها استعراضات تجريها اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية، بما يجسد الطابع المتكامل للأهداف وما يربط بينها من صلات.

٣ - ولذلك، دعت رئاسة المجلس اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنتديات العالمية والآليات الحكومية الدولية التي تقودها المنظمات وتسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، إلى تقديم مساهمات في هذا الصدد. وفي الرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨^(٣)، تشجع الرئاسة متلقي الرسالة على تقديم الإسهامات والمداومات ذات الصلة بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ المعنون "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة" وبأهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض.

٤ - وتوجز هذه الوثيقة بطريقة تجميعية التقارير الطوعية الـ ٦٢ التي وردت حتى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩^(٤) ولا تقترح إنشاء قناة رسمية تقدم من خلالها المعلومات إلى المنتدى أو تعديل ولاية أي كيان أو طريقة حوكمته. وتبلور الوثيقة الكيفية التي تستجيب بها الهيئات الحكومية الدولية لموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩، بما في ذلك الدروس المستفادة والثغرات والتحديات والمسائل الناشئة المحددة، وكذلك التوصيات التي تعدها الكيانات.

ثانيا - تقييم الوضع فيما يتعلق بمبدأ ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب

٥ - يشار على نطاق واسع إلى مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، وحددت المجالات الخمسة الرئيسية التالية باعتبارها بالغة الأهمية في تمكين المتروكين خلف الركب.

(٣) انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/22586Letter_of_ECOSOC_President_to_IG_bodies_contribution_to_2019_HLPF_rev.pdf

(٤) المساهمات الواردة بعد ٢٣ نيسان/أبريل متاحة على: <https://sustainabledevelopment.un.org/inputs/>

ألف - الضعف الاقتصادي

٦ - في نسبة كبيرة من أقل البلدان نمواً، زاد الضعف الاقتصادي في السنوات الأخيرة. ويُجبر الناس على التخلف أكثر عن الركب بفعل قوى متنوعة، منها العولمة والتطورات التكنولوجية وعدم وجود آليات كافية للحماية الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين وتغير المناخ والتدهور البيئي الذي يؤدي إلى حرمانهم من الوصول إلى الأراضي وأسباب المعيشة وفرص العمل.

٧ - ولا تزال الفجوة في الدخل كبيرة بين أغنى البلدان وأفقرها. ولا تزال أقل البلدان نمواً متأخرة جداً عن الركب، إذ يبلغ نصيب الفرد من الدخل فيها ٤ في المائة من متوسط نصيب الفرد في البلدان المتقدمة. وبالرغم من قلة توافر البيانات، فهناك تفاوتات كبيرة في القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية المتجددة والسيطرة عليها.

٨ - وكفالة عدم ترك أحد خلف الركب لا تتطلب وضع سياسات اجتماعية قوية فحسب، إنما تتطلب أيضاً مراعاة هذا المبدأ عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والصناعية والتكنولوجية وعند وضع الاستراتيجيات في المجالات الأخرى ذات الصلة. فالاقتصادات الشاملة للجميع والسياسات المالية المنصفة يمكن أن تؤدي إلى تخفيف التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وأن تكون مصدراً للتمكين.

٩ - ويعاني الفقراء المعدومون من قيود مختلفة تحد من قدرتهم على الانتفاع بمكاسب التجارة. فكل من المزارعين والشركات في المناطق الريفية يعاني من ارتفاع تكاليف النقل وتأخر الشحن إلى الأسواق الدولية والوطنية. وعلى الصعيد العالمي، يمارس أكثر من ٨٠ في المائة من أصحاب الحيازات الصغيرة في الريف نشاطهم في أسواق محلية وداخلية ذات قدرة محدودة على المساهمة في دخل الأسرة والنمو الاقتصادي الوطني.

١٠ - ولا بد من تهيئة الملايين من فرص العمل الجديدة مع إتاحة الوصول الفعال إلى الحقوق وتطبيق المعايير. وقد أخذ فقر الطبقة العاملة في الانخفاض ولكنه لا يزال واسع الانتشار في بعض المناطق. ويعاني العاملون في القطاع غير الرسمي من ضعف قدرتهم على الوصول إلى التمويل اللازم لتخفيف تأثيرهم بالتقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل ويتعرضون لمخاطر أكبر مما يتعرض له المشتغلون بالأنشطة الرسمية. وبالنظر إلى أن الفقراء يعملون أكثر من غيرهم في وظائف تقل فيها درجة الأمان، فعادةً ما يؤدي إزالة الضوابط التنظيمية والتقدم التكنولوجي إلى تقليص نصيبهم من الدخل. وأحياناً ما تُكون الوكالات التنظيمية خاضعة لمصالح الجهات المكلفة بتنظيمها وليس للمصلحة العامة، بينما يمكن أن يتسبب فرض الضرائب على الشركات في تقسيم الأعباء بشكل غير متساوٍ.

١١ - أما المجال الذي يمكن للعمال والمزارعين وأبناء الشعوب الأصلية وأفراد المجتمعات المحلية أن يمارسوا فيها التفاوض الجماعي فيتقلص باستمرار. وأصبحت منافع النشاط الاقتصادي تتركز أكثر فأكثر في أيادي القليل من الناس، ويتحمل الناس الأشد ضعفاً تكاليفها الاجتماعية والبيئية.

١٢ - وسكان الريف والفقراء وأبناء الأقليات العرقية - اللغوية وغيرهم من السكان المحرومين هم أكثر الناس تأخراً عن الركب من حيث فرص الوصول إلى التعليم الجيد ونتائج العملية التعليمية. والتميز في السياسات والممارسات وتخصيص الموارد في مجال التعليم يُفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

باء - النزاعات والكوارث وعدم المساواة

- ١٣ - لئن كانت هناك مبادرات واعدة ترمي إلى تمكين الناس، فإن الاتجاهات الحالية تشير، على النقيض من ذلك، إلى غياب التمكين وتزايد عدم المساواة. فالضمان الاجتماعي آخذ في التراجع والآثار الخارجية للعملة غير خاضعة للتنظيم بالقدر الكافي. والنزاعات الكبيرة والمختدمة لا تزال مستمرة.
- ١٤ - وربما سيعيش ما لا يقل عن نصف فقراء العالم في بيئات هشّة ومتأثرة بالنزاعات بحلول عام ٢٠٣٠. وإذا لم تُعالج النزاعات والهشاشة من خلال نماذج سياسية وإدارية متداخلة الأبعاد، فمن المرجح أن تمتد آثارها حتى تهدد المبادرات المؤسسية والسياساتية الرامية إلى كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب.
- ١٥ - وعندما تحدث الهجرة بشكل غير طوعي أو غير منظم، يمكنها أن تزيد من هشاشة المهاجرين تجاه العنف والانتهاك والاستغلال. فقد يجد المهاجرون أنفسهم في مواقف صعبة يعانون فيها من انعدام أو قلة المساعدة والخدمات الأساسية، ويتعرضون غالباً لخطر التهميش داخل المجتمع.
- ١٦ - وفي غالب الأحيان، يمكن أن تتضافر الآثار السلبية للكوارث وتغير المناخ والنزاعات. وتُضعف الكوارث خطر التخلف عن الركب بالنسبة للمحرومين من الوسائل اللازمة للوقاية من الكوارث والتصدي لها والتعافي منها. ويلزم توفير خدمات دعم يسهل على جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، وخاصة في إطار جهود إعادة الإعمار التي تجري بعد الكوارث.

جيم - استخدام الموارد

- ١٧ - سيتسبب فقدان التنوع البيولوجي بشكل مستمر وتدهور النظم الإيكولوجية السليمة في آثار سلبية على الشمول والمساواة على مستويات مختلفة، مما سيعطل فئات السكان الضعيفة أكثر وأكثر عن اللحاق بالركب. ولئن كانت مجتمعات الشعوب الأصلية تمثل حوالي ٥ في المائة من سكان العالم، فهي تشكل ١٥ في المائة من فقراء العالم المعدمين. وينبغي حفظ سلامة الطبيعة وتنوعها على الاعتراف بأوجه عدم المساواة التي تحرك الممارسات غير المستدامة وعلى القدرة على التصدي لهذه الممارسات.
- ١٨ - وينتج حوالي ثلاثة بلايين من المزارعين الأسريين والصيادين وعمال الغابات والرعاة وأبناء الشعوب الأصلية ثلاثة أرباع الغذاء في العالم، وهؤلاء هم حراس الموارد الطبيعية وهم يديرون ما نسبته ٨٥ في المائة من التنوع البيولوجي الغذائي للكوكب. ومع ذلك، فهم يشكلون ٨٠ في المائة من فقراء العالم وهم الأكثر تضرراً من تغير المناخ والنزاعات والأمراض وتقلبات الأسواق.
- ١٩ - وعلى نطاق العالم، يعجز اثنان من كل خمسة أشخاص عن الوصول إلى مرافق مُنظمة للتخلص من النفايات، ولذلك فهم معرضون للمخاطر البيئية والمخاطر الصحية المصاحبة لها. ولا بد من اتخاذ تدابير للتكيف مع تدهور النظم الإيكولوجية بفعالية أكبر.
- ٢٠ - وتوفر الغابات والأشجار حوالي ٢٠ في المائة من الدخل للأسر المعيشية الريفية في البلدان النامية، وعادةً ما يكون اندماج هذه الفئات السكانية في سلاسل القيمة اندماجاً هامشياً يجد من مساهماتها المحتملة في الاقتصاد. وضمان الحقوق المتعلقة بحيازة الأراضي والغابات يشكل دعامة لا غنى عنها لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

٢١ - ويمكن لحفظ التراث الثقافي والطبيعي وإدارته بحكمة أن يعالج العديد من التحديات التي تواجه الناس الأشد فقرا وضعفا، بحيث يُتاح لهم الوصول إلى المأوى والغذاء والمياه وأسباب المعيشة وفرص العمل اللائق. ويعد التراث المصون جيدا عنصرا أساسيا في كرامة المجتمعات المحرومة وقدرتها على المجاهدة، غير أن غالبية البلدان لم تضع إلى الآن سياسات لإدماج منظور التنمية المستدامة في استراتيجياتها لإدارة التراث.

دال - تحسين الإدماج الاجتماعي

٢٢ - قد ينشأ تمييز نُظمي بسبب القواعد أو السياسات أو الممارسات القانونية، أو بسبب المواقف الثقافية والأعراف السائدة التي تسفر عن معوقات نسبية لبعض المجموعات وامتيازات للبعض الآخر. ويرتبط التكامل الاجتماعي ارتباطا وثيقا بمستوى النمو الثقافي والشعور بالمسؤولية المدنية والقدرة على إدارة التنوع.

٢٣ - ولا يزال الأطفال يعانون أكثر من غيرهم من آثار الفقر والعزلة الاجتماعية. وتشير الدلائل إلى أن التمييز والوصم والتحيز والأفكار المسبقة والخرافات ونقص المعرفة وقلة الوعي وعدم تكافؤ الفرص والحواجز المؤسسية والبدنية والاتصالية والقانونية والمواقفية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في جميع أنحاء العالم تضعهم في صفوف الذين تخلفوا عن الركب.

٢٤ - ويدفع أثر تغير المناخ وتناقص فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية الشعوب الأصلية في اتجاه الاقتصاد غير الرسمي. واستغلال المهن والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية في الحفاظ على أسباب المعيشة وخلق فرص عمل خضراء على المستوى المحلي يمكن أن يسهم بشكل مباشر في مواجهة عدم المساواة وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٢٥ - وتوجد في جميع البلدان مجموعات سكانية تعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية. غير أن درجة سوء التغذية تعتمد إلى حد كبير على نوع الجنس والسن والدخل والعرق والموقع الجغرافي. وقد زادت البدانة والسمنة في كل البلدان، بغض النظر عن مستوى الدخل.

٢٦ - ويعد الناس الأكثر فقرا وهميشا أكثر عرضة من غيرهم لاستهلاك التبغ وفي سن أصغر. وبتزايد تعاطي التبغ بسرعة في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ويواجه أبناء الفئات المحرومة صعوبات في الوصول إلى الخدمات والمعلومات الصحية الأساسية. وغياب البيانات المصنفة حسب العوامل ذات الصلة يزيد من صعوبة تحديد الفئات الأكثر ضعفا.

هاء - تمكين النساء والفتيات

٢٧ - تشمل المسائل التي لا تزال تتطلب اهتماما عاجلا جملة أمور منها تأنيث الفقر، والفجوات بين الجنسين في التعليم، والعنف ضد النساء والفتيات، وانعدام المساواة في تقاسم أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر، والفجوات في الموارد، والافتقار إلى جمع البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية. ولا تزال أوجه عدم المساواة الاقتصادية تُلحق الغبن بالمرأة. ولا تزال النساء والفتيات يواجهن عوائق هيكلية من جراء استمرار الاختلال التاريخي والبنوي في علاقات القوى بين المرأة والرجل، واستمرار الفقر وأوجه عدم المساواة.

٢٨ - وهناك أشكال تمييز متقاطعة ومتعددة تعوق مشاركتهم الكاملة في عمليات صنع القرار، والحصول على فرص العمل والتسهيلات الائتمانية، والملكية، وفرص التعليم والتدريب المهني. وتعاني النساء والشباب أكثر من غيرهم من نقص التمثيل في البرلمانات الوطنية. وينبغي بذل الجهود من أجل التعجيل باتخاذ تدابير قانونية وسياساتية من خلال اتباع نهج كلي لا يستهدف المجالات التي تعاني فيها النساء والفتيات من الحرمان فحسب، بل يستهدف التعليم أيضاً حيث تكثر قوالب التمييز الجنساني التمييزية.

٢٩ - ولا تزال النساء يعانين من العديد من الصعوبات في اللجوء إلى آليات الشكاوى القضائية والقانونية التي تنطوي على تداعيات سياسية واقتصادية وثقافية تحد من دور النساء بوصفهن عناصر فاعلة في التنمية ومستفيدات منها. ولا تزال قوانين الأحوال الشخصية التمييزية تعرقل تحقيق المساواة في مسائل الزواج والطلاق والميراث. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن أيضاً للعنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي وحالات الاختفاء القسري.

٣٠ - وقد أُحرز تقدم فيما يتعلق بفرص استفادة النساء والفتيات من الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة وفجوات بين الجنسين ويمكن، في بعض السياقات، أن يتعرض هذا التقدم للتقويض بسبب تخفيض الميزانيات وتدابير التقشف.

ثالثاً - الثغرات والتحديات التي يُرجَّح أن تؤثر على الشمول والمساواة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣١ - في السنة الرابعة من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لم يُحرز تقدم بالقدر الكافي. وتشكل المعدلات العالية لأوجه عدم المساواة جزءاً من نظام يتقوى ذاتياً وهي تستمر في أبعاد متعددة على جميع المستويات. وفي كثير من الحالات، لا تأخذ السياسات والتشريعات والاستثمارات في الحسبان المقايضات المحتملة تجاه القطاعات وفئات الأفراد والبلدان الأخرى، وكذلك الأجيال المقبلة، وآثارها عليها.

٣٢ - ومع انتشار التفكير الانعزالي، تفتقر الكثير من منظمات القطاع العام إلى الوعي بأهداف التنمية المستدامة وإلى ما يلزم في تنفيذها من موارد ومهارات ونهج كلي. وحتى عندما توجد خطط ملائمة، قد يكون تنفيذها متأخراً أو منعهداً. ومن ثم فإن الثغرات والتحديات التي يُرجَّح أن تؤثر على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ شبيهة بنظيراتها من السنوات السابقة، مما يدل على ضرورة تعزيز الجهود اللازمة للتغلب على المسائل العامة التي تعوق التحول نحو التنمية المستدامة التي تعود بالفائدة على الجميع.

ألف - المسائل الشاملة والمستجدة

انعدام الأمن الغذائي

٣٣ - تشير الأدلة إلى ارتفاع معدلات الجوع في العالم وانعكاس الاتجاهات في هذا الصدد بعد فترة طويلة من التراجع. وبالإضافة إلى استمرار أوجه عدم المساواة، فإن تغير المناخ يقوض جميع أبعاد الأمن الغذائي. وإذا ما أُريدَ ضمان المساواة في الحصول على نُظُم غذائية مغذية وملائمة، فإنه يجب التصدي

لتحديات المترابطة في آن واحد وينبغي فهم الترابط القائم بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية فيما يتعلق بالاحتياجات من الغذاء والخدمات الأساسية.

٣٤ - ويسهم انعدام الأمن الغذائي في نقص التغذية، فضلاً عن زيادة البدانة والسمنة، وتوجد معدلات مرتفعة من هذه الأشكال من سوء التغذية جنباً إلى جنب في العديد من البلدان. ويساعد ارتفاع تكاليف الأطعمة المغذية والضغط الذي يشكله العيش في ظل انعدام الأمن الغذائي والتكيف الفسيولوجي مع القيود المتعلقة بتوافر الغذاء على تفسير السبب الكامن وراء ارتفاع درجة تعرض الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لمخاطر تفاقم البدانة والسمنة، مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية. ويتعين القيام بأنشطة التوعية من أجل مساعدة الناس على فهم الآثار الصحية والبيئية لظُلمهم الغذائية. ويتعين أن تتوجه المنظومات الغذائية نحو اتباع أنماط غذائية نباتية المصدر في معظمها، وأن تخفف إلى حد كبير من ضياع الأغذية وهدرها وتحسن ممارسات الإنتاج الغذائي.

مخاطر الكوارث

٣٥ - يهدد تغير المناخ بدفع أكثر من ١٠٠ مليون شخص إلى براثن الفقر مجدداً بحلول عام ٢٠٣٠. ويشكل اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف تغير المناخ، وفي الوقت نفسه بناء قدرات البلدان على مجابهة آثاره السلبية، جزءاً لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتيح هذه العلاقة المترابطة أيضاً أكبر الفرص لأحداث تغيير إيجابي عام.

٣٦ - ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة التشرد من جراء الكوارث، ولا سيما في البلدان النامية، بسبب الافتقار إلى نُظم الإنذار المبكر والبناء الرديء للمنازل. وينبغي مواصلة العمل لإدماج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر الكوارث في القوانين القطاعية وقوانين البناء وسياساته وخططه. ويجب إدماج الإجراءات الرامية إلى منع التشرد في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك في عمليات التخطيط لحالات الطوارئ الإنسانية.

٣٧ - وثقّص الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث بصورة متزايدة التمويل متاح للتنمية المستدامة. أما التُّهَج التي تُتبع حالياً في التمويل الرامي إلى الحد من مخاطر الكوارث والتي تركز على تحويل المخاطر وأموال الطوارئ فقلما تشمل الخسائر المتكررة الناجمة عن الكوارث المحدودة النطاق التي تسبب بصورة متزايدة في تآكل قدرة أشد الأشخاص فقراً على الصمود.

٣٨ - ويؤدي التمويل الرامي إلى الحد من مخاطر الكوارث دوراً رئيسياً في حماية الأرصدة المالية وتمويل الانتعاش وإعادة الإعمار. وهناك حاجة إلى أدوات التمويل المصممة خصيصاً لتنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث ولتهيئة الحيز المالي الكفيل بتمكين البلدان من الاستثمار في بناء القدرة على الصمود. ومن الحيوي أن تكون أطر وقنوات التمويل الوطنية المتكاملة للمشاركة التي يمكن الاستثمار فيها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مسترشدة بالمخاطر ومصحوبة بأدوات تمويل الحد من مخاطر الكوارث.

تدهور النظم الإيكولوجية

٣٩ - في الوقت الراهن، يؤثر تدهور الأراضي بسبب الأنشطة البشرية تأثيراً سلبياً على رفاه ما لا يقل عن ٣,٢ بلايين شخص، مما يدفع الكوكب نحو موجة سادسة من الانقراض الجماعي للأنواع، ويتسبب في خسائر تتجاوز ١٠ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي السنوي في التنوع البيولوجي وخدمات النُظم

الإيكولوجية. وعلى الرغم من تباطؤ معدل إزالة الغابات في كثير من المناطق، فقد تزايد معدل فقدان الغطاء الشجري باطراد في المناطق المدارية منذ عام ٢٠٠٠ لأسباب بشرية وطبيعية.

٤٠ - ويمكن أن يوفر الحفاظ على النظم الإيكولوجية للكوكب واستصلاحها وإدارتها على نحو مستدام حلولاً طبيعية عملية وفعالة عبر العمل المناخي ودعم أسباب المعيشة، بما يساهم في الحد من أخطار الكوارث وفي استراتيجيات بناء السلام. وتكتسي فوائد التنوع البيولوجي أهمية خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة والضعيفة التي تشكل السلع والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي شبكات أمان اجتماعي بالنسبة لها.

٤١ - ولا يزال يُقلّل من شأن إسهامات التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة عند إجراء التخطيط السياساتي والأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن البيانات والإحصاءات الاقتصادية الرسمية في العديد من البلدان. ومع ذلك، يجب أن يتفادى تقييم التنوع البيولوجي إضفاء طابع تجاري على تلك الإسهامات التي تقدمها الطبيعة للناس فيما يتصل بالثقافة والهوية، مع احترام تنوع أصحاب القيم الثقافية الذين لا يعدّون ثقافتهم ملائمة للتجارة أو لتحليلات المقايضة القائمة على القيمة.

٤٢ - ويستلزم القيام بتحول مجتمعي وتغيير سلوكي إذا ما أُريدَ الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. وللشعوب الأصلية جزء كبير تُديره من أكثر المناطق المتنوعة بيولوجياً على كوكب الأرض وتؤدي دوراً حيوياً في الحفاظ على النظم الإيكولوجية. وهناك قدر كبير من المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي لها أهمية في الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

٤٣ - وعلى الرغم من أنه قد لا يكون هناك مفر من مقايضات المستقبل لإسهامات معيّنة تقدمها الطبيعة للناس، فقد يكون من الممكن التخفيف من شدة هذه المقايضات عن طريق القيام في الوقت المناسب وعلى نحو تدريجي واستباقي بتدخلات سياساتية وتوفير ضمانات بيئية قائمة على الأدلة، وعن طريق تعميم مراعاة المسائل البيئية في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن يساعد تحليل السيناريوهات المختلفة صانعي السياسات على اتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي.

٤٤ - وازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي بصورة مطردة بيد أن من المرجح ألا تغطي هذه المساعدة سوى نسبة ضئيلة من الاستثمارات المطلوبة. وتجري الاستثمارات المتداولة في التنوع البيولوجي أساساً في البلدان المتقدمة النمو، في حين يقع أكبر الخسائر حالياً في البلدان النامية. ويجب وضع تدابير مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر ومقاييس ملائمة وأدوات عملية لتقييم الأثر، وتوسيع نطاق الاتفاقات، واتباع نهج قانونية وسياساتية من أجل تعبئة استثمارات القطاع الخاص في الحفاظ على الطبيعة.

الاستخدام غير المستدام للموارد

٤٥ - لا يمكن الاستغناء عن الأراضي الرطبة نظراً لخدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها، لا سيما ما يتعلق منها بالمياه والغذاء وأمن الطاقة. وإذ تشمل المياه العديد من القطاعات، فإنها تؤدي دوراً حاسماً في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ونادراً ما يحظى هذا الترابط بالقدر الكافي من الاعتراف

وتكون إمكانية الحصول على تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ للمشاريع ذات الصلة بالماء محدودة، على الرغم من الفرص المتاحة لاستخراج الموارد والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

٤٦ - ويشكل بناء القدرات في قطاع المياه موضوعاً شاملاً بالغ الأهمية، والحال نفسه ينطبق على مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار المتصلة بالمياه. ونادراً ما تشمل الاستثمارات في البنى التحتية المتعلقة بالمياه نسبة مئوية محددة مسبقاً تكون مخصصة لبناء القدرات. ومن الأهمية بمكان أيضاً الاستفادة من المعارف التقليدية لكفالة استدامة خدمات المياه والصرف الصحي.

٤٧ - وغالباً ما تكون التقييمات الحالية للمياه غير ملائمة أو غير كاملة لاتخاذ القرارات السليمة في تحقيق التوازن بين مختلف استخدامات المياه والتكيف مع تزايد التقلب المناخي. ويتعين سد هذه الثغرات من أجل مواصلة تعزيز السياسات والاستراتيجيات في مجال المياه على جميع المستويات. وهناك تكنولوجيات مناسبة متاحة في مجال إدارة الموارد المائية ولكنها كثيراً ما تكون غير معروفة لدى جميع الجهات الفاعلة والمستعملين النهائيين. وفي حين يُمكن التقدم التكنولوجي البلدان النامية من تحقيق طفرة نحو الحدثة بسرعة أكبر، إلا أن فوائدها تكون موزعة على نحو غير متكافئ.

٤٨ - والتكنولوجيات الميسورة التكلفة لمعالجة المياه المستعملة غير متاحة حالياً لإزالة بقايا المضادات الحيوية. ومن المتوقع أن تصبح الأمراض المقاومة للمضادات الحيوية أحد الأسباب الرئيسية للوفاة على نطاق العالم بحلول عام ٢٠٥٠. ويمكن أن يكون للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة فوائد جمة، بيد أنه ينبغي بذل جهود صادقة لكفالة إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع.

٤٩ - ونظراً لزيادة حجم النفايات الخطرة والفضلات المنزلية في جميع أنحاء العالم، من المطلوب القيام بالإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والتخلص منها. ويُعدُّ حرق النفايات المصدر الرئيسي للملوثات العضوية الثابتة غير المقصودة. ويفتقر العديد من البلدان أيضاً إلى البنى التحتية والقدرات اللازمة لتقييم وإدارة المخاطر التي تنطوي عليها المواد الكيميائية الخطرة التي يجري إنتاجها والاتجار بها على نطاق واسع.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، فإن النفايات البلاستيكية والجزيئات البلاستيكية البحرية تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيد العالمي. وتشكل الممارسات غير الملائمة وغير الفعالة في إدارة النفايات أموراً شائعة، ويُضاف إليها الافتقار إلى تقنيات واستراتيجيات ناجعة وفعالة لإعادة التدوير. ويتعين تحسين الكفاءة في استخدام الموارد واستدامة المواد البلاستيكية في سياق اقتصاد التدوير.

٥١ - ويتوزع التعرض للمخاطر المتعلقة بسلامة البيئة على نحو غير متكافئ، ويتعلق ذلك في كثير من الأحيان بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أن التعرض المفرط للمخاطر الخطرة والاستخدام غير المناسب لها يؤديان إلى تسمم ما لا يقل عن ثلاثة ملايين من الأشخاص سنوياً، ولا سيما العمال الريفيون الفقراء.

ديناميات الهجرة

٥٢ - يترابط تغير المناخ والتدهور البيئي والهجرة ترابطاً وثيقاً. إذ يتشرد سنوياً بسبب الكوارث الطبيعية ضعف عدد الأشخاص الذي يتشردون من جراء النزاع والعنف، وهي ظاهرة ومن المتوقع أن تتوسع مع استمرار تفاقم المخاطر المناخية. وتشكل ديناميات الهجرة حصيلة لآلاف القرارات الفردية والمحددة السياق التي كثيراً ما يُساء فهمها. وسيكون فهم طريقة تأثير التطورات الكلية على التنقلات الجزيئية،

والعكس بالعكس، عاملاً أساسياً لكفالة حفاظ السياسات على طابعها الفعال والدائم والمتسق على الصعيد العالمي.

٥٣ - وليست القدرة على التنقل موزعة بالتساوي. ورغم أن الأشخاص من ذوي المهارات ومن الطبقة الوسطى وبلدان الشمال سيجدون سهولة في مواصلة التنقل، فإن الفرص قد تزداد تضاملاً بالنسبة للأشخاص الذين تقل لديهم المهارات أو القنوات المتاحة أو الوسائل المالية. ويتغير العالم الذي ينتقل فيه الناس أيضاً تغيراً سريعاً. وقد أتاحت التكنولوجيا فرصاً جديدة للربط بين الفئات السكانية وللتعرف عليها بمزيد من الكفاءة، بيد أن إدارة أمن البيانات وخصوصيتها ستتطلب توخي العناية في معالجتها.

٥٤ - وتعرض النساء والفتيات لمختلف انتهاكات حقوق الإنسان عندما يهاجرن. وتقس طرق تهريب المهاجرين جميع مناطق العالم وتعرض المهاجرين لمجموعة من المخاطر. ومن الضروري توفير مساحات إنسانية آمنة وتقديم الخدمات الأساسية لفئة المهاجرين غير النظاميين لتفادي وقوع أفرادها في سياقات عالية المخاطر. وسيساعد تحسين ممارسات التوظيف الأخلاقية والقضاء على رسوم التوظيف على معالجة مسائل من قبيل الاتجار بالأشخاص وعبودية الدين والسخرة. وبما أن العديد من المهاجرين يعملون في القطاعات غير الرسمية أو الخفية، فإن من المطلوب اتخاذ تدابير لمعالجة مواطن الضعف والإيذاء والاستغلال.

٥٥ - ويشكل انعدام المساواة محركاً شائعاً للهجرة. وفي الوقت نفسه، يتأثر المهاجرون بشكل خاص بانعدام المساواة. ويمكن أن يسهم المهاجرون في التغلب على هذه المشكلة وأن يكونوا بمثابة عوامل للتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان المقصد. وتمثل الأنشطة التعليمية والتدريبية المتسقة والمتاحة عنصراً رئيسياً في البرمجة الأوسع نطاقاً التي تشمل الإدماج وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي للمهاجرين والمجتمعات المحلية.

التوسع الحضري السريع

٥٦ - فرص العمل المتاحة في المناطق الريفية كثيراً ما تكون هشّة وزهيدة الأجر بل وخطرة، مما يمكن أن يلقي بالعمال وأسرهم في دوامة الجوع والفقر ويدفع سكان المناطق الريفية إلى الهجرة.

٥٧ - وتنمو المدن بوتيرة سريعة، مما يفرض ضغوطاً كبيرة على الهياكل الأساسية والخدمات وتوفير فرص العمل والبيئة. ولا يقتصر النمو الحضري على العواصم، بل إن له تأثيراً شديداً على المدن والبلدات الثانوية أيضاً. ويؤدي تركيز معظم المهاجرين الدوليين والسكان المشردين في المدن إلى تزايد الضغط على السلطات والموارد المحلية. والمدن التي تتوسع سريعاً هي عبارة عن نظم إيكولوجية هشّة، وقد تتفاقم التحديات التي تواجهها عندما لا يواكب نمو فرص العمل النمو السكاني أو عندما يهدد التغير البيئي سبل كسب الرزق.

٥٨ - وتؤدي السلطات المحلية والإقليمية دوراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فهي لا تزال غير مجهزة من حيث القدرات والموارد المالية. ويتعين تمكين سلطات الحكم اللامركزي للمضي قدماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطرق تراعي سياقاتها المحلية.

تعاطي المخدرات

٥٩ - تشهد أصناف المخدرات وأسواق المخدرات توسعا وتنوعا أكثر من أي وقت مضى. ويقوض اقتصاد المخدرات غير المشروع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة من خلال تهديد سيادة القانون والحكم بصفة عامة. وتؤدي المستويات القياسية لتصنيع المواد الأفيونية والكوكايين والاتجار فيهما أيضا إلى زيادة التدفقات المالية العالمية غير المشروعة المتصلة بالمخدرات والعنف في البلدان المنتجة والمستهلكة. ووضع بدائل اقتصادية مجدية أمر أساسي للتصدي للأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات.

٦٠ - ويعد الفقر والبطالة وسوء التعليم والعنف العائلي والحرمان الاجتماعي من مواطن الضعف المرتبطة بالتنمية الاجتماعية التي يمكن أن تفضي إلى تعاطي المخدرات والتبغ. ولا تزال تغطية العلاج من اضطراب تعاطي المخدرات متدنية على الصعيد العالمي. ويجب تعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات والتدخل المبكر للتصدي له وعلاج المتعاطين ورعايتهم وتعافيهم وإعادة تأهيلهم. ولا تزال إمكانية حصول كثير من الناس على مستوى العالم على الأدوية والعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة محدودة.

مستقبل العمل

٦١ - يمر عالم العمل بتحولات كبرى ومتزايدة، ومن ثم يجب أن تتسم نظم التعليم والتدريب بقدر أكبر من المرونة والتنوع من حيث خيارات التعلم ومساراته. واليوم، يواجه ٤٠ في المائة من أرباب العمل عالميا صعوبة في تعيين شباب لديهم المهارات التي يحتاجونها. وينبغي أن تُعالج مسألة عدم ملاءمة المهارات من خلال التقريب بين مناهج مؤسسات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل. ويلزم تعزيز الحوار الاجتماعي على مختلف المستويات لتعزيز الاستثمار في مجالات التدريب والسياسات، بما في ذلك وضع خطط لتنمية المهارات على أساس متطلبات العمل. والاستثمارات التي تقوم بها الحكومات اليوم في رأسمائها البشري، بما في ذلك فئات المهاجرين، هي التي ستحدد النجاح في المستقبل.

٦٢ - والبطالة ظاهرة خطيرة للغاية بين الشباب، حيث تقوض احتمالات اكتسابهم المهارات أثناء العمل وإمكانية توظيفهم وتحقيق الدخل في المستقبل. ويجب تعزيز المواءمة بين سياسات العمالة الشاملة والسياسات المتعلقة بالتعليم الشامل والمهارات. ولا يؤدي عدم توفير فرص عمل مناسبة لفئة الشباب إلى إهدار الفرص المتاحة فحسب، بل يثير أيضا مخاطر اجتماعية جسيمة، من المحتمل أن تسهم في الهشاشة والهجرة الواسعة النطاق في أوساط الشباب سعيا وراء فرص أفضل.

٦٣ - وأصبحت شروط العمل أكثر مرونة على نحو لم يسبق له مثيل، بل غدت في بعض الحالات رديفة للهشاشة. وقد أصبح النجاح يفرض على المواطنين في أنحاء العالم التحلي بقدر أكبر من القدرة على التكيف والمرونة والاستعداد لشغل عدة وظائف. وسوف يصبح السؤال كيف أتعلم على قدر أهمية السؤال ماذا أتعلم.

عدم كفاية القدرة الإحصائية

٦٤ - لا تزال عدم كفاية القدرة الإحصائية تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. فالافتقار إلى بيانات وإحصاءات شاملة وموثوق بها هو أحد التحديات الأساسية في

العديد من المجالات، بما في ذلك البيانات السكانية. وهناك حاجة إلى برامج إحصائية وطنية قادرة على تقديم استجابة وتوفير البيانات اللازمة في الوقت المناسب. وهناك حاجة إلى تحديث عاجل لمعالجة العلاقة التي تربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل وضع وصف حقيقي لخطة عام ٢٠٣٠ وتحقيقها.

٦٥ - ويمكن للسياسات الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية أن تستفيد من تعزيز وتحسين الإحصاءات المتعلقة بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وفي هذا الصدد، يتعين زيادة تطوير الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في الميادين التالية من أجل رصد التقدم المحرز على الوجه الملائم: استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعمالها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واستعمالها من قبل أفراد المجتمعات المهمشة، واستعمالها من قبل الحكومات للوصول إلى المعلومات والخدمات؛ واستعمالها في مجال التعليم؛ واستعمالها في مجال الصحة؛ والنفائات الإلكترونية.

٦٦ - ومن أجل استكمال النظم الإحصائية الوطنية، تحتاج البلدان إلى الاستفادة من مصادر البيانات الجديدة والقطاع الخاص، بما في ذلك البيانات التي تنتجها الآلات وأجهزة الذكاء الاصطناعي وتدفقات البيانات وإنترنت الأشياء، لضمان إنتاج وإتاحة المعلومات المهمة المتعلقة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة.

٦٧ - وسيقتضي استخدام البيانات الضخمة أيضا معالجة المسائل المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية والأمن، فضلا عن البروتوكولات المتعلقة بتبادل البيانات بين مصادر القطاع الخاص والمكاتب الإحصائية الوطنية. وهناك أهمية بالغة لتحقيق التوازن بين حماية السرية وانفتاح البيانات فضلا عن توكي العناية في التصدي للتحديات المجتمعية المتعلقة بالثقة في البيانات ومعاييرها الأخلاقية وخصوصيتها وسريتها وتأمينها. وقد تؤدي البيانات الضخمة المتحيزة إلى نتائج غير مقصودة وأحيانا تمييزية. وهناك أيضا مسائل بالغة الأهمية تتعلق بملكية البيانات الخاصة بالزراعة والحصول عليها، ولا سيما في البلدان النامية وبالوصول إلى تلك البيانات.

باء - التركيز على أهداف التنمية المستدامة

٦٨ - في حين يُنظر إلى جميع أهداف التنمية المستدامة من منظور موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، تركز بعض الكيانات مساهماتها على المجموعة المحددة من الأهداف التي تخضع للاستعراض في عام ٢٠١٩.

الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة

٦٩ - تنشأ عدم المساواة في التعليم عن عدم المساواة المجتمعية. فالكثير من الأطفال مستبعدون من التعليم على الرغم من أن العقد الماضي شهد نمطا واعدا لتوسيع نطاق التعليم المدرسي، بالإضافة إلى أن تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين ما زال بعيد المنال. وفي السنوات الأخيرة، ظلت معدلات غير الملتحقين بالمدارس على ما هي عليه تقريبا أو زادت في معظم المناطق المهمشة أو مناطق النزاعات، وكانت أعلى بكثير في الأسر الريفية عنها في الأسر الحضرية. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فإن غير الملتحقين بالمدارس من بين ما يقدر بنحو ٦٥ مليون من الأطفال ذوي الإعاقة الذين هم في سن المدرسة الابتدائية والإعدادية، يبلغون نصف ذلك العدد.

٧٠ - وبالنسبة لعدد كبير جدا من الأطفال، فإن التعليم المدرسي ليس مرادفا للتعليم. فنظم التعليم تواجه عموما تحديات جسيمة تتعلق بالجودة، وكثيرا ما تؤدي إلى تكرار أوجه التفاوت القائمة أو إلى تفاقمها. ولا يقيّم العديد من البلدان نتائج التعلم بصورة منتظمة، ونادرا ما تستخدم المعلومات المتاحة في توجيه الممارسة والسياسة العامة.

٧١ - وفي العديد من البلدان، ترتبط إمكانية الحصول على التعليم وكذلك جودته ارتباطا وثيقا بالموارد المالية، على صعيد الحكومات والأسر على حد سواء. ويعني التعميم التدريجي توسيع نطاق توفير التعليم الجيد للجميع مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الفقراء والمحرومين. وقد أدخلت تحسينات في مجال مهارات القراءة والكتابة وتحقق انخفاض مطرد في الفجوات بين الجنسين على مدى العقود الماضية. إلا أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة تسجل أدنى مستوياتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، ولا تزال الفوارق قائمة بين الأجيال.

٧٢ - ومن بين جميع المناطق، تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التحدي الأكبر حيث تسجل فيها النسب المئوية للمعلمين المدربين أدنى مستوياتها. ولما كانت برامج إعداد المعلمين الوطنية تختلف اختلافا كبيرا من حيث المضمون والمدة ومستويات التأهيل، فإن الحد الأدنى للمعايير الوطنية لتأهيل المعلمين وتدريبهم تختلف هي الأخرى.

٧٣ - والمشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة جزء لا يتجزأ من حق الأطفال في التعليم وأمر أساسي لتحقيق إمكاناتهم الكاملة ونموهم الشامل. وهي تيسر أيضا استعداد الأطفال للمراحل اللاحقة من المدرسة ولتجارب التعلم في المستقبل. إلا أن المشاركة في التعلم المنظم لم تعمم بعد على الجميع.

٧٤ - وهناك أيضا اختلافات كبيرة بين المناطق في مشاركة الشباب والكبار في التعليم النظامي وغير النظامي والتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي. ومشاركة الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاما في البرامج التقنية والمهنية منخفضة نسبيا. وعلى الصعيد العالمي، يبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي ٣٨ في المائة، إلا أن المشاركة فيه تتفاوت تفاوتاً كبيراً حسب المنطقة.

٧٥ - وتساهم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إحداث ثورة في مجال التعلم الرقمي، الأمر الذي يمكن أن يساعد على كسر الحواجز الاقتصادية والفجوات بين المناطق الريفية والحضرية وكذلك الفجوة بين الجنسين. ومن شأن وضع إطار دولي في مجال ضمان الجودة واعتماد الدرجات العلمية أن يعزز إمكانات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد يساعد تعزيز التجارة في الخدمات التعليمية على زيادة القدرات في مجال توفير التعليم الجيد. ويفرض العديد من البلدان تعريفات جمركية عالية على المواد التعليمية، وهي أحد أكبر أوجه إنفاق الأسر على التعليم.

٧٦ - وينبغي أن يهدف التعليم إلى زيادة وعي الشباب والمستهلكين بإسهاماتهم الممكنة في تحقيق التنمية المستدامة. وتفيد جميع البلدان تقريبا بأن مبدأ التعليم من أجل التنمية المستدامة ومبدأ التعليم من أجل المواطنة العالمية ينعكسان كلياً أو جزئياً في سياساتها التعليمية وفي المناهج الدراسية. ومع ذلك، فإن عدم كفاية تدريب المعلمين تشكل عائقاً.

٧٧ - ويكتسب اتباع نهج شاملة في منع الجرائم بين الشباب، بما في ذلك في مجال التعليم، أهمية بالغة في تعميم منع الجريمة في السياسات والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية. وتهدد الاعتداءات على الطلاب والموظفين والمؤسسات التعليمية في العديد من أنحاء العالم. ويتعين الأخذ بسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع

حالات التحرش الجنسي في المدارس وسن سياسات ترمي إلى التصدي للعنف الجنساني داخل المدارس وفي المناطق المجاورة لها، فضلا عن اتخاذ تدابير مجتمعية من أجل الحفاظ على سلامة المدارس أو تحسينها.

٧٨ - ويشكل التعليم في حالات الطوارئ تحديا مهما في جميع أنحاء العالم. وتسجل البلدان المتضررة من النزاع المسلح أعلى معدلات عدم الالتحاق بالمدارس على الصعيد العالمي. ويواجه التعليم خطر نقص التمويل مما يلحق الضرر بالأطفال العالقين في حالات الأزمات الطويلة الأمد.

الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

٧٩ - يعرض الافتقار إلى التعليم للخطر فرص السكان في الحصول على العمل اللائق الذي يحترم حقوق الإنسان وحقوق العمال الأساسية. ولئن كان ثمة إقرار بأن المهارات اللازمة للحصول على عمل لائق غير محددة بوضوح، فإن الحاصلين على قدر أكبر من التعليم يتمتعون عموما بظروف عمل أفضل. ويمكن أن يشكل التمكين عن طريق المهارات والتدريب عنصرا أساسيا في التنوع الاقتصادي لا سيما عندما يتيح للشباب والنساء والمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم المشاركة في التجارة الدولية.

٨٠ - ويساهم العلم والتكنولوجيا والابتكار في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنوع، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى توفير فرص العمل وزيادة الدخل الحقيقي. ويمكن أن تمنح هذه العوامل الفرصة للناس للتعبير عن آرائهم وأن تحقق الربط فيما بينهم وأن توسع نطاق الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى، بما في ذلك للفئات الأكثر ضعفا. والتنوع الاقتصادي هو البوابة المؤدية إلى التمكين الاقتصادي.

٨١ - إن تلبية احتياجات سكان المناطق الريفية والحضرية معا من خلال نُهج التنمية الإقليمية هي مفتاح تحقيق التحويل الذي تنادي به أهداف التنمية المستدامة. فالمجتمعات التي تربط بينها شبكات وصل جيدة، من الحقل إلى المدينة، يمكنها تحفيز الأعمال الحرة وتمكين المرأة وتوفير فرص العمل اللائق والمتنوع للشباب في المناطق الريفية وتزويد سكان الحواضر بالمواد الغذائية الطازجة والمغذية.

٨٢ - وهناك حاجة إلى ضخ استثمارات محددة الأهداف في تحقيق النمو لصالح الفقراء وتدابير الحماية الاجتماعية من أجل تشجيع مباشرة الأعمال الحرة في المناطق الريفية وإيجاد فرص عمل خارج قطاع الزراعة. ويجب استحداث استثمارات وسلاسل قيمة مستدامة وأطر تمكينية أو تعزيزها لتحرير إسهامات قطاع الزراعة في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق.

٨٣ - ويلزم بذل المزيد من الجهود لتزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بفرص العمل اللائق، ويتعين وضع سياسات على جميع المستويات من أجل توفير فرص متكافئة للحصول على العمل اللائق وتضمن ترتيبات تيسيرية معقولة وسهولة الوصول في أماكن العمل.

٨٤ - وقد تؤدي التنمية الاقتصادية التي لا تراعي الآثار على خدمات النظم الإيكولوجية إلى تخفيض نوعية حياة الفئات الضعيفة من السكان. وأتاحت التطورات العلمية فرصا للعمل بما يتواءم مع مصلحة الطبيعة لا بما يتنافى معها في تلبية احتياجات المجتمعات ودعم النمو المستدام.

٨٥ - ويتواصل اتساع نطاق العمالة في مجال الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم وهي تؤدي إلى منافع اجتماعية - اقتصادية في عدد متزايد من البلدان. ومن المتوقع أن تشهد قطاعات أخرى، منها قطاعات

الزراعة والغابات والنقل، نموًا في فرص العمل نتيجة للانتقال إلى اقتصاد أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأقل ابتعاثًا لغاز الكربون.

٨٦ - وتحقق أسواق رأس المال التي تتسم بالسيولة والتنظيم الجيد أداءً أفضل في توفير التمويل الطويل الأجل ورأس مال المخاطرة، وهما عنصران لا غنى عنهما في تحقيق نمو اقتصادي مرن ومستدام. وهي تعمل على تحسين تمويل الهياكل الأساسية الحيوية من خلال ربط شركات الإصدار المحلية بقاعدة أوسع نطاقًا من المستثمرين.

الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة

٨٧ - على الرغم من أن الثروة تنتج حاليًا أكثر من أي وقت مضى، فإنها آخذة في التركيز في أيدي قلة قليلة. ولن يتحقق القضاء على الفقر في سياق الهوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها على السواء. وتعرق الملاذات الضريبية والقوانين المتعلقة بالسرية المصرفية تحصيل الإيرادات المتأتية من ضريبة دخل الشركات، وهي ضريبة حيوية لتمويل الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والعمالة. ونتيجة لهذه الممارسات، يواجه العديد من البلدان خسائر كبيرة في الإيرادات تؤدي على نحو مباشر إلى إعاقة قدرتها على تحصيل موارد كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٨ - وتؤدي التوترات التجارية الراهنة والتدابير التقييدية التجارية إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي. وتفضي الأزمات الاقتصادية المتكررة والعميقة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة المستمرة. ويشكل التفاوت في الأجور عاملاً مهماً يسهم في مجمل الاتجاه نحو التفاوت في الدخل على الصعيد العالمي. وتعتمد الأسر في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض على الدخل المتأتي من العمل الحر المتوفر من خلال أنشطة منخفضة الإنتاجية في ظل ظروف من الضعف.

٨٩ - ويستلزم الحد من أوجه عدم المساواة وضع أطر قانونية تعترف بحق أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين وعمال الغابات والمجتمعات المحلية في الاستفادة من الموارد والخدمات الإنتاجية وكفالة هذا الحق. ويتعين سن سياسات لحفز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة الأسواق المستدامة التي تفضي إلى زيادة مشاركة الجهات الفاعلة في المناطق الريفية. ولن تحقق الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين إلا أثراً محدوداً في حالة عدم تعزيز الروابط مع الأسواق وسلاسل القيمة في الوقت نفسه. ويمكن لصغار المزارعين الأسريين أن يستفيدوا من زيادة شفافية الأسواق وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات عن الأسواق.

الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة: الإجراءات المتعلقة بالمناخ

٩٠ - يمكن أن ينشأ نزاعٌ عن الضغوط الناتجة عن تغير المناخ، أو أن تزيد هذه الضغوط من حدة التوترات الناجمة عن الخلافات المجتمعية الموجودة. ويفرض تغير المناخ عبئاً إضافياً على موارد أشد الحكومات فقراً، مما يزيد من تقييد قدراتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تستفيد البلدان من التعاون بهدف تعزيز التخطيط لحالات الطوارئ على المدى الطويل، وتحديد الخطوات الفعالة للحد من المخاطر المتزايدة على البنية التحتية والشبكات التي تقوم عليها سلاسل القيمة العالمية، وتكثيف الجهود نحو التنويع الاقتصادي، وتحقيق انتقال عادل للقوى العاملة.

٩١ - ويمكن أن توفر الاجراءات الجريئة المتعلقة بالمناخ ٢٦ تريليون دولار على الأقل في شكل فوائد اقتصادية حتى عام ٢٠٣٠. ويعد سوء التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرار مصدر قلق متزايد. ويتمثل أحد المخاطر الرئيسية في إعطاء القدر اللازم من الأولوية للاستثمارات الكبيرة في حماية المواطنين الفقراء والمستضعفين وإشراكهم في عمليتي التكيف والمرونة اللازمتين لمواجهة أحداث أزمة المناخ.

٩٢ - ولن يكون من الممكن إجراء تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة إلا من خلال تحول غير مسبوق في النظم الصناعية ومسارات التنمية الصناعية الجديدة. وسيكون التنويع الاقتصادي إلى جانب الانتقال العادل للقوة العاملة وإيجاد فرص العمل اللائق والجيد أمرًا بالغ الأهمية. ويعد التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به من المصادر العامة والخاصة أمرًا أساسيًا في هذا الصدد. ويمكن للحكومات أن تقلل من درجة المخاطرة في الاستثمارات لتمكين نشر التكنولوجيات النظيفة والمبتكرة واستخدامها على نطاق أوسع، والتي توفر بدورها فرص التعليم وتحد من البطالة. وهناك حاجة إلى تسهيل تدفق التمويل الدولي من أجل تمويل الاستثمارات الخضراء.

٩٣ - ويمكن أن تعجل التجارة الدولية بانتشار السلع والخدمات السليمة بيئيًا، والمساعدة في تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية لهذه السلع. ووجود سوق عالمية متكاملة أكبر حجمًا وأكثر تنافسية يقلل التكاليف، مما يسهل على البلدان الاستعاضة عن التكنولوجيات الملوثة التي عفا عليها الزمن بتكنولوجيات سليمة بيئيًا.

٩٤ - ويلزم اتخاذ إجراءات لتعزيز قدرات أقل البلدان نموًا على اغتنام الفرص التجارية في القطاعات الخضراء الناشئة. وهناك حاجة أيضًا إلى الدعم الاستشاري وبناء القدرات لضمان قدرة البلدان على تسخير التجارة والسياسات التجارية بشكل فعال من أجل تنفيذ الالتزامات البيئية الدولية وأهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك أيضًا استخدام نهج شامل يراعي الاعتبارات الجنسانية في البحث عن فرص زيادة التجارة المستدامة.

٩٥ - ومع تزايد الطلب على التنقل بوتيرة سريعة، يجذب النقل المستدام استثمارات كبيرة. وإذا لم يتم التخطيط لذلك جيدًا، فقد تنتج عن ذلك تأثيرات خارجية سلبية على المناخ أو ازدحام حضري. ولم يعالج بعد سوء إدارة الأصول أو عدم توفير وسائل النقل العام في المدن بشكل كاف أو انخفاض مستويات الوصول إلى المناطق الريفية.

٩٦ - وعلى الرغم من تخفيض التكاليف وتوسيع نطاق نشر مصادر الطاقة المتجددة والتحسينات في الكفاءة، دون اتخاذ المزيد من التدابير الصارمة، ستتجاوز انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالطاقة درجات الحرارة المستهدفة التي حددها اتفاق باريس. ويعد انعكاس تطورات قطاع الطاقة المتجددة على نحو دقيق في المساهمات المحددة وطنيا عنصرا أساسيا في جذب المستثمرين.

٩٧ - وينبغي أن يضمن تصميم وتنفيذ ورصد النهج المراعية للنظام الإيكولوجي المتبعة في التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث مشاركة جميع أصحاب المصلحة، وكذلك الاعتراف بأراضي ومناطق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ودعم إدارتها وتنظيمها وحفظها.

٩٨ - وتشير الأدلة إلى أنه يمكن تلافي سوء التكيف مع تغير المناخ من خلال تقييم جميع التكاليف والفوائد بالنسبة لجميع الفئات في المجتمع، بما في ذلك الأجيال المقبلة، وعن طريق الوضوح بشأن من سيكون الفائزون والخاسرون، وكيف يمكن تقاسم الأعباء بشكل أفضل. ويعد إشراك أصحاب المصلحة

في الإجراءات المتعلقة بالمناخ أمرا ذا أولوية في تسريع الإجراءات المتعلقة بالمناخ والحد من أوجه عدم المساواة.

٩٩ - وينبغي الاعتراف بالهجرة باعتبارها عنصرا أساسيا في السياسات المتعلقة بتغير المناخ. ويمكن أن يساعد تعزيز المرونة والقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مخاطر المناخ، وكذلك تحسين الإنذار المبكر والوعي، في الحد من النزوح المرتبط بالكوارث.

المهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: إقامة مجتمعات مسالمة وتحقيق العدالة وبناء مؤسسات قوية

١٠٠ - يتزايد عدد وحجم الأزمات وحالات النزوح الطويلة الأمد مع تنامي الاحتياجات الإنسانية على الصعيد العالمي. ولذلك فإن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، من خلال اتباع نهج شامل إزاء بناء السلام والحفاظ عليه، أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

١٠١ - ويمكن أن تؤدي النزاعات على الموارد الطبيعية والتدهور البيئي والتلوث إلى انعدام الأمن الاجتماعي وانتشار العنف. وتتطلب الإدارة المستدامة للموارد مؤسسات وعمليات إدارية تعزز حقوق المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة الفساد والاستغلال غير المشروع، وكفالة الشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والبيئية. ومن الأهمية بمكان أيضا بناء القدرات وتوجيه العمليات بهدف إدماج الأبعاد الاجتماعية والحوكمة الشاملة للجميع في برامج ومبادرات الحفاظ.

١٠٢ - ويزيد العنف المسلح من التمييز والإقصاء اللذين يواجههما الأطفال. ويواصل الأطفال المعرضون بصورة خاصة للتجنيد أو الاستخدام في الأعمال العدائية الانخراط في النزاعات، وذلك بسبب وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو بسبب جنسهم. ولا يزال الأطفال أيضا ضحايا للاعتداءات، مع استخدام الأسلحة العشوائية أو غير المناسبة أو غير المشروعة، من قبيل استخدام أساليب الحصار. وتشمل التدابير المتخذة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد الأطفال برامج طويلة الأجل وموارد كافية على جميع المستويات، بما في ذلك سبل الانتصاف الفعالة والدعم اللازم للأطفال الضحايا وأسرهم.

١٠٣ - وتتضرر النساء والفتيات على نحو غير متناسب من النزاعات المسلحة، ويُستهدفن سلبيًا باستخدام العنف الجنسي. وتعد المشاركة الكاملة للمرأة في بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع أمرا أساسيا لإعادة بناء المجتمع، ولكنها كثيرا ما لا تتحقق. وتواجه النساء أيضا عقبات في إمكانية الاحتكام إلى العدالة، لا سيما في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وقد فشلت آليات العدالة الانتقالية في بعض البلدان في معالجة الجوانب الجنسانية لأثر النزاع معالجة كاملة. وكثيرا ما تظل الانتهاكات الأكثر شيوعا القائمة على نوع الجنس المرتكبة خلال النزاع دون عقاب.

١٠٤ - وتؤدي النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية إلى زيادة المخاطر التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة أثناء سعيهم للحصول على المساعدة والدعم والحماية. وعندما تتوافر هذه الخدمات، كثيرا ما يحول عدم تيسر استراتيجيات الاتصال دون تعرف الأشخاص ذوي الإعاقة عليها والانتفاع منها. وتؤدي عوامل مثل قلة البيانات المتوفرة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وضعف إمكانية التعرف عليهم وتسجيلهم وعدم توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لهم إلى تفاقم إقصائهم في تقييم الاحتياجات المرتبطة بالأزمات.

١٠٥ - ويؤدي غياب السلام بشكل منهجي إلى حدوث عمليات نزوح جديد ويطيل من طبيعة النزوح الطويلة الأمد. وفي السياقات الهشة والأزمات، تتأثر دوافع الهجرة وعملية اتخاذ القرارات بمجموعة العوامل المتغيرة باستمرار التي تحدد نطاق المخاطر والفرص المتاحة للمهاجرين المحتملين، بمن فيهم النازحون.

١٠٦ - ويقوض الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ جهود الوقاية والمراقبة على الصعيد العالمي. ويقلل التهرب الضريبي المرتبط بسوق التبغ غير المشروع من إيرادات الضرائب الحكومية. ويجب معالجة العلاقة بين الاتجار غير المشروع بالتبغ والسلامة العامة والحكومة لأن الشبكات غير المشروعة تزدهر في سياقات الحكومة الضعيفة وتسهم فيها.

١٠٧ - ويمكن أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مهماً في إدارة الأزمات وإيصال المعونة الإنسانية وبناء السلام، وقد أثبتت أنها أداة مساعدة قوية في مجالات مثل مراقبة الانتخابات. ويزيد الاستخدام المتنامي للبيانات المفتوحة من قبل الحكومات من الشفافية، ويمكّن المواطنين، ويساعد في دفع النمو الاقتصادي. وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية أيضاً من حيث حفظ السجلات وتتبع البيانات الحكومية والديموغرافيا المحلية.

١٠٨ - والتعليم هو المفتاح في تعزيز التسامح والثقة. ولا يمكن أن تكون المجتمعات مستدامة إلا إذا شعر المواطنون أن لديهم مصلحة في تشكيلها. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تنمية الكفاءات اللازمة لتطوير ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة لدى الصغار والكبار على حد سواء. ويمكن للتعليم أن يمكّن الفئات الضعيفة من التغلب على التمييز الذي يمنعهم من الحصول على حصة عادلة من ثمار التقدم عموماً.

١٠٩ - وفي أوقات الأزمات، قد يساعد الوصول إلى التراث والعناية به الأشخاص المستضعفين على استعادة الشعور بالهوية والكرامة والتمكين. وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، قد يعزز الاعتراف بالتراث وحفظه تبادل الاعتراف والتسامح والاحترام بين المجتمعات المختلفة.

الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة: وسائل التنفيذ والشراكة العالمية

١١٠ - يمكن الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية على الصعيد العالمي من خلال التعاون المستمر للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تيسير المساعدة المقدمة من المانحين، وإلغاء الديون، ونقل التحويلات المالية، وفوائد التقدم التكنولوجي. وهناك حاجة لإشراك القطاع الخاص بشكل فعال في التعاون الإنمائي لإيجاد حلول مستدامة لا تترك أحداً خلف الركب.

١١١ - وتعد الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بالغة الأهمية على جميع المستويات لمضاعفة تأثير المبادرات الفردية وتوفير أوجه التآزر. وتشمل المجالات الرئيسية للشراكات الهجرة، ومكافحة سوء التغذية، والتنوع البيولوجي، والتكنولوجيا. ومن المهم تصميم عمليات ذات روابط متداخلة من أجل التآزر والتعاون في أقرب وقت ممكن بدلاً من استدراك ذلك لاحقاً لتجنب خطر الازدواجية الذي يضعف الحوار العالمي بدلاً من أن يعززه. وثمة حاجة إلى اعتماد سياسات متكاملة تجمع بين جهود القطاعات والجهات الفاعلة المتعددة.

١١٢ - وقد أحرز تقدّم في مجال الملكية الوطنية والتوجه نحو تحقيق النتائج من أجل أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن معظم البلدان لديها إطار للمساءلة المتبادلة، فإن أقل من نصفها يتتبع تنفيذه. ويعد توفير بيانات دقيقة ومهمة وفي الوقت المناسب عن التعاون الإنمائي أمراً بالغ الأهمية للملكية الوطنية، مما يضمن التوافق مع الأولويات الوطنية والحد من التجزؤ.

١١٣ - وينبغي تنقيح سياسات الاستثمار والاتفاقات والأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات على الصعيد الدولي لصون الحيز اللازم لسياسات إعمال حقوق الإنسان. وينبغي أيضاً تصميم التكيف الهيكلي وتدابير التقشف أو السياسات ذات الصلة بطريقة تحترم الحيز المتاح لسياسات الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

رابعاً - الدروس المستفادة في مجال تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة

١١٤ - تبرز المساهمات الواردة أن التمكين والإدماج يخلقان في صميم التحولات اللازمة لمعالجة أوجه عدم المساواة والضعف العميقة الجذور التي تمتد عبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

ألف - استراتيجيات التمكين

١١٥ - التمكين هو عبارة عن بنية متعددة الأبعاد ترتبط بطبيعة السياق وتشمل تعزيز دور الناس والنهوض بالمؤسسات التي تمكن الناس من ممارسة حقوقهم. ويمكن تعريفه عموماً بأنه توسيع لنطاق حرية الفرد في الاختيار والعمل على زيادة السيطرة على الموارد والقرارات التي تؤثر في حياته.

تمكين الفرد

١١٦ - يتطلب التقدم المحرز في إدراج الفئات المحرومة والحد من عدم المساواة وجود نظم تعليمية تعتمد نهجاً شاملاً للجميع. وفي المجتمعات المتعددة الثقافات، ينبغي أن تكون معالجة التنوع والهويات المتعددة في صميم الاستراتيجيات والمناهج التعليمية. ولا يمكن حصر توفير التعليم للاجئين والمهاجرين القسريين في القطاع الإنساني الدولي، ولكنه غالباً ما يحصل ذلك ضمن نظام موازٍ. وينبغي إشراك اللاجئين بشكل كامل في نظم التعليم الوطنية، وينبغي تدريب المعلمين على دعم إدماجهم.

١١٧ - ويعد التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني الذي يشجع العمل اللائق مفتاحاً للمساعدة في تمكين الناس. ويتعين أن تركز مسائل القدرة على تحمل التكاليف على مدى مساعدة السياسة الحكومية في معالجة عدم المساواة في الحصول على مثل هذا التدريب ونتائجه. ولدى الحكومات مجموعة من أدوات السياسة تحت تصرفها، بما في ذلك المنح والإعفاءات من الرسوم والقروض والبدلات والإعانات.

١١٨ - وقد لوحظ بذل جهود لتوفير إمكانية حصول النساء والفتيات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومُدّهن بحوافز من أجل البقاء في المدارس. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بالتحرش الجنسي والعنف في المدارس. وقد ابتكرت بعض الدول تدابير لضمان عودة الأمهات الصغيرات السن إلى المدرسة.

المؤسسات العامة

١١٩ - على الرغم من أن تعزيز سيادة القانون ينبغي أن يكون في مركز الاهتمام في صنع السياسات وبناء المؤسسات، لا يوجد مخطط عام لإصلاح القطاع العام بهدف تمكين الناس وتعزيز المجتمعات الشاملة للجميع. ويجب على كل بلد أن يستفيد من هياكل الحكم الخاصة به، والحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونقاط القوة والاحتياجات المحلية. وقد يكون التعلم من الأقران مفيداً لدعم التعلم من النجاح أو الفشل.

١٢٠ - وتدرك الحكومات المحلية احتياجات المجتمعات بشكل أفضل، وتؤدي دوراً محورياً في إطار الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن أن يكون تعزيز التمكين الإداري والمالي جنباً إلى جنب مع بناء قدرات الحكومات المحلية أمراً مفيداً، مع التركيز على مجموعات المهارات الجديدة الناشئة للقوى العاملة في القطاع العام. ويجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة جزءاً من مناهج المدارس الوطنية للإدارة العامة. ويمكن أن تكون المنح القائمة على الأداء التي يتم توجيهها عبر أنظمة التحويل المالي الحالية إلى الحكومات المحلية أداة فعالة للحكومات الوطنية من أجل تحقيق أهداف التكيف مع تغير المناخ، وهو عمل يمكن المضي في تعميمه من خلال الوصول المباشر إلى صناديق تمويل المناخ.

١٢١ - ويتزايد الاهتمام السياسي بأهداف التنمية المستدامة ولكن لا توجد إرادة أو قدرات كافية لترجمة هذا الاهتمام إلى عمل متضافر للمضي قدماً في تحقيق الأهداف السبعة عشر كإطار متكامل. وتعد البرلمانات، بوظائفها الأساسية المتعلقة بالتشريع والإشراف والميزانية والتمثيل، مفتاحاً لضمان تنفيذ الالتزامات.

١٢٢ - وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة تعتبر فرصة لتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات، لا تزال ملكية البرلمانات للأهداف تشكل تحدياً. ويبدو أن البرلمانات غير مشتركة اشتراكاً كافياً في وضع خطط محددة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الحكومي. ولقد قام بعض البرلمانات بإنشاء لجان أهداف التنمية المستدامة، لكنها أدركت أن الأهداف لا يمكن تغطيتها من قبل لجنة واحدة بمفردها وأنها شاملة لعمل العديد من اللجان الحالية. وفي كثير من البلدان، لا يزال من غير الواضح أيضاً ما إذا كان ينبغي تمثيل البرلمان في هيئة تنسيق أهداف التنمية المستدامة التابعة للحكومة، في الحالات التي توجد فيها هذه الهيئة، أو ما إذا كان ينبغي له مراقبة عمل هذه الهيئات ومحاسبتها.

نُهج يشمل المجتمع بأكمله

١٢٣ - من الأهمية بمكان زيادة اتساق نُهج الحكومة بأكملها وكذلك التعاون الإقليمي في مجالات متعددة. وإلى جانب الحكومة، فإن مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في جميع مراحل وضع سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وتنفيذها يخلق الشعور بالملكية، ويساعد على ضمان تعظيم الاستفادة من الموارد والتكنولوجيا والمعرفة واستخدامها بفعالية. ولا ينبغي أن تقتصر هذه الإدارة التشاركية على الدولة والمجتمع فحسب، بل أن تشمل أيضاً الأسواق لتشجيع الاقتصاد الجامع.

١٢٤ - وتؤدي زيادة مشاركة الناس والاستماع إلى آرائهم إلى اتخاذ قرارات أكثر استدامة، وتحسين تقديم الخدمات، وزيادة الثقة في الحكومة، وتمكين المواطنين من أن يكونوا على بينة مما يجري وتعزيز قدراتهم. وتؤكد الدروس المستفادة بشأن مشاركة الجمهور في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الحاجة إلى التركيز على جودة مشاركة أصحاب المصلحة.

باء - استراتيجيات الإدماج

١٢٥ - يجب أن تراعي استراتيجيات التنمية المستدامة الشاملة الفرص والتحديات المرتبطة باتجاهات الخصوبة والوفيات والهجرة، مما سيؤثر على حجم فئات السكان وهيكلها العمري في المستقبل. وفي حين لا تزال هناك فجوات في الحصول على الحماية الاجتماعية، فمن المسلم به أنها يمكن أن تسهم إسهاما بالغاً في أعمال حقوق الإنسان للجميع.

النهج القائمة على الحقوق

١٢٦ - تؤكد مدخلات عديدة على ضرورة اتباع نهج قائم على الحقوق من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وقد تبين أن المشاريع التي اعتمدت النهج القائمة على الحقوق تعزز النسيج الاجتماعي بطرق جديدة، وتنشئ شبكات من الشراكات، وتعزز المساواة وتحد من الهشاشة باعتبارها مسألة هيكلية لا كأحد أعراض الفقر. ويرتبط تمكين المواطنين من خلال ضمان دستوري للحقوق البيئية بتحسين الأداء البيئي في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. ووجد أن معدلات إزالة الأضرار تنخفض بشكل ملحوظ في المجتمعات المحلية التي تتمتع بحقوق قانونية في غاباتها وبالدعم الحكومي في الإنفاذ والإدارة.

١٢٧ - ويمكن لمعالجة أوجه الترابط بين حقوق الإنسان وتغير المناخ من خلال تطبيق نهج للتمكين والإدماج أن تؤدي إلى مقاومة الآثار المضاعفة لتغير المناخ ومنع نشوب النزاعات. ويمكن أن تسرع الإجراءات المتعلقة بالمناخ عن طريق التعجيل بالانتقال إلى الطاقة المتجددة، وتعزيز الممارسات الزراعية الذكية مناخياً، وإيجاد مجتمعات قادرة على التكيف مع تغير المناخ وإزالة بعض العقبات الرئيسية لتحقيق فوائد الاقتصاد الأخضر.

العمل اللائق وتعميم الخدمات المالية والتجارة

١٢٨ - توفير العمل اللائق للجميع أمر بالغ الأهمية لضمان الشمول. ويجب أن تستند السياسات الشاملة إلى الحوار الاجتماعي وأن تدمج في الأطر الإنمائية الأوسع نطاقاً، التي تشمل تشجيع الاستثمار، وإضفاء الطابع الرسمي على العمالة والحصول على التمويل، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وتطوير قدرات الناس عن طريق تطوير المهارات.

١٢٩ - وتعد مؤسسات سوق العمل أساسية لتعزيز المجتمعات الشاملة للجميع وسياسات العمالة الشاملة القائمة على الحوار الثلاثي والأطر الثلاثية. وقد أظهرت سياسات العمالة الوطنية دور النهج الشمولي، بما في ذلك التدابير المتعلقة بجانب الطلب مثل أطر الاقتصاد الكلي الملائمة للعمالة والسياسات القطاعية لدعم التحول الهيكلي من أنشطة منخفضة الإنتاجية إلى أنشطة أعلى إنتاجية.

١٣٠ - ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية البشرية والمادية، مع توجيه التحول الهيكلي نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة، الاستثمار في الأفراد وفي رأس المال المادي الاستراتيجي في سياق الحوار الاجتماعي والاهتمام بتهيئة فرص العمل اللائق. وحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على القروض أمر بالغ الأهمية لاستمراريتها ومساهمتها في النمو والعمالة، وتمكينها من الاستثمار في رأس مال جديد، واعتماد تكنولوجيات جديدة والإسهام في توسيع قدرات العمال.

١٣١ - وتعميم الخدمات المالية يساعد بشكل حيوي على الحد من الفقر وتحقيق النمو الشامل. وثمة تفاوت كبير في الوصول إلى الحسابات المصرفية بين أفقر الشرائح السكانية وأكثرها ثراءً، ويضاف إلى ذلك البعد الجنساني. وتبرز عدة مدخلات إسهام الشبكة البريدية في تعميم الخدمات المالية ومحو الأمية في المجتمعات المحلية الريفية، مما يسهل الحصول على خدمات التحويلات المالية في العديد من الحالات.

١٣٢ - وتتسم تدفقات التحويلات المالية العالمية باتساع نطاقها وهي تتجاوز الأنواع التقليدية لتمويل التنمية. غير أنه يمكن لتكاليف معاملات التحويلات أن تكون مرتفعة، مما يقلل من تأثيرها ويثقل كاهل المهاجرين، ويمكن أن يصرفهم عن إرسال التحويلات عبر القنوات الرسمية.

١٣٣ - والتقدم التكنولوجي والتجارة محركان رئيسيان للازدهار العالمي. وفي الوقت نفسه، ينبغي لواضعي السياسات ضمان توزيع الفوائد على نطاق أوسع. ويمكن للتجارة، مثل سائر التغييرات الهيكلية، التسبب بضغوط تفرض ضرورة التكيف على قطاعات معينة في المجتمع. وينبغي أن تكفل السياسات التكميلية الملائمة تخفيف تكاليف التكيف المرتبطة بالتجارة. ويعتبر اتخاذ إجراءات سياسية مبكرة وشاملة لتحسين تنقل العمالة عبر القطاعات والمناطق والمهارات أمراً بالغ الأهمية.

١٣٤ - ويجب أن تقتزن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني بزيادة الفرص التجارية المتاحة للفقراء على الصعيد المتعدد الأطراف، بسبل منها معالجة الاختلالات في مجال الزراعة لتحسين النفاذ إلى الأسواق والحد من تقلب أسعار الأغذية. كما ينبغي معالجة مشاكل المجالات الحديثة في الاقتصاد العالمي مثل الخدمات والتجارة الإلكترونية.

النهج المتكاملة

١٣٥ - يتعين اعتماد نهج متكاملة من أجل التغلب على التفكير الانعزالي وتمكين الناس. وتؤدي إدارة المخاطر النظامية عبر القطاعات والخطط، بما في ذلك التنمية المستدامة والمناخ والنزوح والهجرة والحفاظ على السلام والتمويل، إلى تعظيم الاستفادة من الموارد. ويوفر حصر الحقوق كذلك فهماً منهجياً للكيفية التي يمكن بها للإجراءات المتعلقة بالمناخ أن تسبب النزاع بين مختلف أصحاب الحقوق، وتوجه الانتباه إلى التفاوتات الهيكلية الطويلة الأمد التي قد تكون أغفلت سابقاً.

١٣٦ - والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية، والحلول القائمة على الطبيعة، والحد من مخاطر الكوارث والإدارة المستدامة للغابات والزراعة ومصايد الأسماك والأحياء البرية، أمور من شأنها توفير فوائد متعددة وتعزيز التآزر بين خطط التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتنمية المستدامة. وتعميم مراعاة التنوع البيولوجي في قطاعات الطاقة والتعدين والبنية التحتية والتصنيع والمعالجة أمر ضروري أيضاً.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٣٧ - يمكن للتكنولوجيا أن تدعم الإدماج عن طريق الحلول التي تتيح تعميم الخدمات المالية ونظم الهوية الرقمية وتسجيل الأراضي، في جملة أمور. ويمكن للأخذ بنهج إزاء الابتكار تكون مراعية لمصالح الفقراء وشاملة ومقتصدة أن يؤدي إلى دمج المجتمعات المهمشة والمثلة تمثيلاً ناقصاً بصفتها جهات منتجة ومستفيدة من عمليات الابتكار في نماذج الإنتاج الجديدة التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية وتحفز روح المبادرة المراعية لمصالح الفقراء وتسهل التضامن بين مختلف الفئات.

١٣٨ - والاتجاه التصاعدي في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها أمر بالغ الأهمية. وقد لعب تحسين تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يتصل بها من سياسات دوراً محورياً في تهيئة الظروف لخفض الأسعار، بما يضمن النقل الجزئي لمكاسب الكفاءة الناتجة عن زيادة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى العملاء. بيد أن سد الفجوات الرقمية، بما فيها أوجه التفاوت في الهياكل الأساسية والحصول على التكنولوجيات والمهارات الرقمية، يبقى أمراً أساسياً لتحقيق إقامة مجتمع معلومات عالمي شامل. والتعاون مطلوب لتحقيق إمكانية الاستفادة والاتصال للجميع، وتحسين الأمن والثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة بناء القدرات.

١٣٩ - ويمكن للتخفيض السريع في تكاليف التكنولوجيات الرائدة أن يمكن البلدان النامية من تسريع تقدمها باتجاه رفع الأجور وزيادة الصناعات ذات العائد والاستفادة بشكل أكبر من سلاسل القيمة العالمية. ويمكن دعم التنوع والتحول الاقتصادي بسياسات تتضمن التخصص الذكي ومنصات الاكتشاف الاقتصادي وحاضنات الأعمال التجارية والمعجلات والمجمعات التكنولوجية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للهيئات التنظيمية أن تواكب التطورات في مجال التكنولوجيا والتصدي للأوجه التنظيمية الجديدة، بما في ذلك من خلال المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات.

١٤٠ - ولتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب تطوير الأنشطة وتنفيذها على أساس متطلباتهم المباشرة واحتياجاتهم المتغيرة. ويجب إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما "المستخدمين النهائيين"، في تلك الأنشطة بدءاً من تصميمها إلى تنفيذها وتقييمها.

١٤١ - وبمساعدة أجهزة الاستشعار المفتوحة المصدر والمنخفضة التكلفة، يمكن للمجتمعات المحلية تقييم ورصد مخاطر التهديدات المتعلقة بالمناخ. وتتسم التكنولوجيات الساتلية بأهميتها البالغة في مجال التأهب للكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، وتوفر المركبات الموجهة عن بعد نهجاً منخفض التكلفة للاستشعار عن بعد حيث تتضمن تطبيقات تُستخدم لرصد الأراضي ورسم الخرائط السريع في حالات الطوارئ. وأثناء الكوارث، يتم تبادل المعلومات بشكل متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي بمشاركة أفراد المجتمع كمخبرين ومستجيبين في الخط الأول. ويمكن أن تدعم تحليلات البيانات والبيانات الضخمة أيضاً الاستجابة للطوارئ. ويستخدم العلم التشاركي تقنيات جديدة لإشراك المواطنين من غير العلماء في توليد المعرفة العلمية الجديدة التي تساهم في بناء مجتمعات قادرة على الصمود.

خامساً - المجالات التي تتطلب توجيهها سياسياً من المنتدى السياسي الرفيع المستوى

١٤٢ - لن يحرز أي تقدم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ دون تدخل. وتُظهر المدخلات الواردة التزام مختلف الهيئات الحكومية الدولية والاتفاقيات والمنظمات بالهدف المشترك المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتبرز المساهمات الحاجة إلى البحث عن أوجه تآزر بين خطة عام ٢٠٣٠ وأطر السياسات التي وضعتها وتنتهجها هذه الهيئات الحكومية الدولية. وسيكون الحوار بشأن السياسات عاملاً أساسياً في هذا الصدد، مع التركيز على الروابط بين مختلف جوانب التنمية المستدامة وإسهامات مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في هذا المجال.

ألف - اتساق السياسات وأوجه التآزر

١٤٣ - من المتوقع أن تتناول التوجيهات السياسية الصادرة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى القضايا التي تشمل خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها، ويشمل ذلك في جملة ما يشمل الإدارة المستدامة للمياه وتعميم إدارة المواد الكيميائية والنفايات والتراث الثقافي، من خلال اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة. وسيكون من الضروري أيضاً تعزيز اتساق السياسات الحرجية العالمية داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٤٤ - وتعتبر العلاقة بين الطموحات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ والإطار الدولي لحقوق الإنسان حيوية. وتؤكد المدخلات على الأبعاد والتقاطعات المتعددة لعدم المساواة، وخاصة العلاقة بين الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي وسلطة صنع القرار. وتعد مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ أمراً بالغ الأهمية، حيث تسعى إلى تحقيق التآزر مع الصكوك الدولية المعنية بالمساواة بين الجنسين. وبالمثل، ينبغي للمنتدى أن يكفل المشاركة المجدية للأطفال باعتبارهم عناصر فاعلة في التغيير.

١٤٥ - وقد تم إحراز تقدم في تعزيز تماسك السياسات العالمية وترجمتها إلى سياسات إقليمية ووطنية متكاملة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود في معظم البلدان لوضع وتنفيذ استراتيجيات أو برامج أو استثمارات متسقة وواعية بمخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي.

١٤٦ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للغايات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغيرها من أهداف التنمية المستدامة التي تبلغ نقاطها النهائية في عام ٢٠٢٠، مع مراعاة العملية التحضيرية لإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام ٢٠٢٠. كما ستكون هناك حاجة إلى توجيه المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن كيفية الاستفادة من السياسات البيئية لتهيئة المزيد من فرص العمل ومعالجة بطالة الشباب والمساهمة في إيجاد فرص العمل اللائق.

١٤٧ - والتغيير التحويلي، بمعنى إعادة تشكيل النظم والهياكل الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الإطار المؤسسي والممارسات الاجتماعية والمعايير والقيم الثقافية، أمر ضروري. ويجب أن تكفل النماذج الجديدة لإدارة الاستدامة القيام باستثمارات كافية في مجال المعرفة، وأن تتخذ إجراءات بشأن الدلائل المبكرة في مجال العلم والمجتمع لتجنب الأضرار والتكاليف غير الضرورية.

١٤٨ - وهناك حاجة إلى إرشادات سياسية في تحفيز الابتكار مع التوسع في الحلول التي ثبتت جدواها لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وتطبيق النهج الاحترازية للتخفيف من المخاطر المحتملة للتقدم التكنولوجي.

باء - المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه منبرا للشراكات

١٤٩ - تشير العديد من المدخلات إلى الدور الحاسم الذي يضطلع به المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تعزيز الحوار بين صانعي السياسات والأوساط العلمية بشأن مجالات من بينها ما يتعلق بتأثيرات المناخ وتقييم قابلية التأثير. ويمكن للمنتدى أيضاً أن يشجع الحوار القوي بين الأوساط الإحصائية والسياسية لضمان وجهة البيانات ونشرها لتلبية احتياجات المستخدمين ولتعزيز استخدام البيانات من قبل واضعي السياسات.

١٥٠ - وينبغي تمكين جميع البلدان من تلبية مطالب توفير البيانات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وبالتالي، يُتوقع من المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يدعو إلى تعزيز الاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالبيانات التي ينتجها المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويتطلب منظور الإنصاف إمكانية الحصول على بيانات موثوقة ومصنفة بحسب العوامل ذات الصلة، وقدرات تحليلية قوية لترجمة البيانات إلى استراتيجيات متسقة وموجهة.

١٥١ - ويُشجّع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على تعزيز توجيهاته بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن تترجم الشراكات لسد الفجوات في القدرات إلى مشاريع تعاونية متواصلة وطويلة الأجل. ويعد التعاون الدولي وبناء القدرات عنصراً أساسياً لتناول أوجه الترابط فيما بين أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تبادل المعارف بشأن التكنولوجيات المبتكرة.

١٥٢ - ومن الأهمية بمكان أن تنشر التكنولوجيا والأفكار المبتكرة بطريقة شاملة للجميع، دون توسيع الفجوات القائمة أو إيجاد مزيد من الفجوات. ويجب تعزيز التعاون في مجالات زيادة الاستثمارات في التطوير الرقمي والمهارات الرقمية من خلال زيادة الدعم للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة.

١٥٣ - وتشجع المدخلات البلدان على تبادل خبراتها في مجال الحماية الاجتماعية الشاملة وتنمية القدرات الإنتاجية وإعادة التوزيع قبل دخول الأسواق، وأثناء التواجد فيها، وبعد الخروج منها في استعراضاتها الوطنية الطوعية. ويُعتقد أنه يمكن تعزيز فعالية الاستعراضات الوطنية الطوعية بإعطاء مساحة أكبر لآراء جميع الجهات المعنية في عمليات الاستعراض على جميع المستويات. وتسلب بعض المساهمات الضوء على أنه يمكن للمنتدى السياسي الرفيع المستوى استكشاف أوجه التآزر بين الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها منتدى استعراض الهجرة الدولية، والتوصيات الصادرة عنها والنتائج المنبثقة عن أعمالها.

سادسا - التوصيات

١٥٤ - فيما يلي التوصيات السياسية التي قدمتها اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ضمن مساهماتها.

١٥٥ - يتطلب التصدي لانعدام المساواة في العالم إبطال النماذج والعمليات الإنمائية التي تجرد الأشخاص والمجتمعات من أسباب التمكين، وتقضي الفئات الأكثر ضعفاً، وتركز الثروة والسلطة. ويتطلب ذلك إعادة تصميم العلاقة بين المجالين العام والخاص وتنسيق السياسات، إلى جانب الابتكار

الاجتماعي والتكنولوجي، لإعادة توجيه الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بما فيها أنماط الإنتاج والاستهلاك، نحو مزيد من الشمول.

١٥٦ - وتتفاعل أوجه عدم المساواة القائمة مع التحديات الناشئة، ولا سيما تغير المناخ، وتنشئ أوجه ضعف جديدة. وينبغي تحديد أوجه الضعف الناشئة تلك والفئات الضعيفة من خلال جمع بيانات مصنفة وإجراء بحوث محددة السياق وعقد حوار اجتماعي بناء.

١٥٧ - ويمكن تحقيق التمكين الذي يعود بالنفع على الجميع من خلال جملة أمور منها ضمان وضع التشريعات والسياسات غير التمييزية على جميع مستويات الإدارة إلى جانب المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على الخدمات العامة الجيدة، وإرساء الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة على جميع المستويات، وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الطويلة الأجل والاحتياجات الطارئة على المدى القصير في السياسة العامة.

١٥٨ - وسيؤدي التمكين من دون رفده بموارد ومهارات إلى تنفيذ السياسات بطريقة غير فعالة. ولذلك، ينبغي أن يولى بناء القدرات الأولوية القصوى. ويمكن لتعزيز بيئة مؤاتية للعمل التطوعي، بما في ذلك من خلال الاستثمار، أن يعزز الإدماج الاجتماعي.

١٥٩ - وفي تصميم سياسات التعليم الجيد، لا ينبغي اعتماد هذه الأخيرة كأداة لزيادة الإنتاجية والدخل فحسب، ولكن أيضاً لقدرتها على تغيير حياة الجميع، مواطنين ومهاجرين، طوال دورة الحياة وعلى نطاق عدة أماكن للتعليم، والحفاظ على السلام، وحماية كوكب الأرض.

١٦٠ - والشمول في نظام الإنتاج أمر أساسي. ولا بد للنظم الإنتاجية من أن تستند إلى مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة في تحقيق القيمة وإدارتها وتقاسمها. ويتعين وضع سياسات اجتماعية شاملة وضمانات وآليات مساءلة وإتاحة سبل الوصول الفعلي إلى العدالة لضمان تمكين المجتمعات والأفراد من الدفاع عن مصالحهم.

١٦١ - وينبغي تيسير مشاركة الأطفال والتشاور الفعال معهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصدها واستعراضها وما يتصل بذلك من أعمال المتابعة. ويجب أن تكون جهود التنفيذ مراعية للاعتبارات الجنسانية مع التركيز على البنية التحتية وتعزيز الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، فضلاً عن المشاركة الفعالة في القوة العاملة والمجال السياسي.

١٦٢ - وينبغي أن تعمم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات، من خلال وضع المؤشرات الشاملة لمسائل الإعاقة واستخدامها بشكل ثابت.

١٦٣ - ومن المهم الاعتراف بالحقوق والقوانين العرفية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية واستخدامها وإدارتها، وتعزيز تلك الحقوق.

١٦٤ - وهناك حاجة إلى التعاون والتنسيق الفعالين بشكل مشترك بين القطاعات للتصدي بنجاح للأسباب الجذرية للجوع والفقر، وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات وآثار تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادته، وإدارة المفاضلات بين القطاعات. وتعزيز التعاون بشأن أوجه الترابط يتطلب التزاماً سياسياً قوياً.

١٦٥ - وينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز أسس السلام. وينبغي التركيز على تطوير المؤسسات والقدرات على المدى الطويل حتى وإن كانت أصعب في تحديدها كمياً، ويتعين التركيز على الشمول.

١٦٦ - ويتسم ضمان وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بأهمية أساسية. وينبغي استعراض السياسات المالية للتثبت مما إذا كان جمع الضرائب على السلع والخدمات الأساسية يؤثر سلباً في من يُتركون خلف الركب ولتقييم مدى ما تعود به السياسات الضريبية من فائدة أو ضرر على من يملكون مستويات مختلفة من الموارد. ويمكن إعادة استثمار إيرادات مبادرات تسعير الكربون أو ضرائب التبغ في المجتمعات المحرومة.

١٦٧ - وسوف تقتضي كفاءة أن تعمل أدوات الاقتصاد الكلي والأدوات المالية على تحقيق نمو عادل ومستدام وتوفير فرص العمل والحد من أوجه عدم المساواة اتخاذ إجراءات فعالة بشأن التعاون الدولي في مجال الضرائب، والتدفقات المالية عبر الحدود، والهجرة والتحويلات المالية، وتخفيف أعباء الديون والتجارة. وينبغي استعراض أوجه القصور في السياسات والأطر التنظيمية، بما في ذلك التكنولوجيا.

١٦٨ - ويتعين السعي إلى تحقيق اتساق السياسات فيما يتعلق بالصناعة والتعليم والعمل والاستثمار لتيسير إيجاد وظائف خضراء وتمكين القوة العاملة بتزويدها بالمهارات المطلوبة للاضطلاع بهذه الوظائف. ويجب أن تكون برامج التعليم والتدريب التي تركز على المهارات الرقمية شاملة وفي متناول الجميع.

١٦٩ - ويؤدي التفكير الانعزالي إلى إعاقة التطبيق الشامل لأهداف التنمية المستدامة وعرقلة مواجهة التحدي الشامل المتمثل في تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة. ويتطلب التغلب على هذه العقليات الانعزالية القيام بترتيبات لعقد شراكة متساوية وخاضعة للمساءلة بين أصحاب المصلحة، وفي كثير من الحالات، وإحداث التغيير الثقافي والإصلاح المؤسسي. ويجب التشديد على أهمية الاتصال والتوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة.

١٧٠ - والتمكين من أجل التعاون أمر أساسي. وتتطلب التحولات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة اتخاذ قرارات جريئة لا يمكن الاضطلاع بها إلا عندما يلمس المحكومون أن الحكام يفسحون لهم المجال للمشاركة وأنهم واعون بقضاياهم.